المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

المرأة في مناطق النزاع
المرأة الكوردستانية ودورها في مواجهة الإرهاب

الأستاذة/ بخشان زنكنة

الأمين العام للمجلس الأعلى لشئون المرأة

حكومة إقليم كوردستان

جمهورية العراق

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

المرأة في مناطق النزاع

المرأة الكوردستانية و دورها في مواجهة الإرهاب

الأستاذة/ بخشان زنكنة

الأمين العام للمجلس الأعلى لشئون المرأة

حكومة إقليم كوردستان

جمهورية العراق

المحتويات

تمهيد: الدور المتزايد للمرأة في المجتمعات النامية 3

أشكال التضامن والتعاون والتنسيق لتحقيق السلم والاستقرار 5

النزاعات واثارها السلبية على السلم المجتمعي: 5

المراة ضحية العنف والصراعات 6

المبحث الأول: العنف السياسي في العراق 7

المطلب الأول: أوضاع المرأة في إقليم كوردستان ـ العراق 7

الفرع الأول: أوضاع المرأة الكوردستانية قبل احتلال داعش 7

الفرع الثاني: أوضاع المرأة في كوردستان بعد احتلال داعش 9

المطلب الثاني: شهادة لعدد من النساء عن ممارسة تنظيم داعش الأرهابي في المناطق المحتلة 11

الفرع الأول: الشهادة الأولى 11

الفرع الثاني: الشهادة الثانية 12

الفرع الثالث: الشهادة الثالثة 12

المبحث الثاني: 13

المطلب الأول: الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 وقد بنيت على ست ركائز أساسية للعمل مع تشخيص الجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة، والإجراءات والخطط القطاعية مع الأهداف الاستراتيجية لكل ركيزة..... 13

المطلب الثاني: مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في الإقليم 14

المطلب الثالث: خطة المجلس الأعلى لشئون المرأة (2012-2015) 14

المطلب الرابع: المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني 14

تغيير الأوليات في عمل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني 15

بالنسبة إلى الوزارات المعنية 16

الخلاصة والتوصيات 17

المراجع 18

تمهيد

الدور المتزايد للمرأة في المجتمعات النامية

عند البحث في دور المرأة في العمليات الجارية في أي مجتمع، يتطلب أن يجري ذلك في سياق مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي لذلك المجتمع، البنية الثقافية والموروثات التاريخية، الأفكار السائدة وتلك التي تنشأ أيضاً باستمرار في إطار المستوى المشار إليه، كما أن حياة المرأة في المنطقة العربية تتسم بشكل عام بازدواجية حادة.

فهي من جهة تعاني من التمييز والتهميش والعنف وممارسة الدور النمطي في الأسرة وفي المجتمع، كما تعاني من الاقصاء والإهمال في السياسات والبرامج التنموية ومبعدة إلى حد كبير عن التفاعل والشراكة في الإدارات ورسم السياسات واتخاذ القرارات. وكذلك في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المواطنة وبرامج بناء الديمقراطية وتفتقر إلى الدعم والفرص المناسبة وخاصة معيلات الأسر، وما زالت النساء يشكلن الفئة الأكثر فقراً في هذه المنطقة.

من جهة ثانية تطمح المرأة وتتطلع إلى أداء دور فاعل في عمليات التنمية وإدارة شئون المجتمع كشريكة حقيقية إضافة إلى دورها في الأسرة الذي تريده أن يكون أكثر فعالية وقوة وأكثر اعتباراً.

يلاحظ على الرغم من كل ذلك، ونتيجة لإصرار المرأة نفسها، ومن خلال الفعاليات المدنية خلال السنوات الأخيرة خصوصاً، حضور ملموس لها في عدد من المناطق والبلدان في اشتراكها (اشتراك وليس شراكة) في العديد من البرامج المجتمعية والثقافية والإدارية لا بل وحتى الاقتصادية والسياسية فرضتها عوامل عديدة، منها:

1. التوجه نحو العمل خارج البيت لدعم دخل الأسرة وما يفرضه ذلك من التمتع بهامش من الحرية والاختلاط واستخدام التكنولوجيا.
2. حاجات العمليات التنموية في بلدان المنطقة لملاحقة التطور العالمي في مختلف مجالات التكنولوجيا والصناعة والزراعة والثقافة وغيرها.
3. توسع مفاهيم مساواة المرأة وانتشارها، والتأكيد على أهمية دمج قضايا المرأة في عمليات التنمية الشاملة والتركيز على تمكين المرأة كمحور أساسي في عملية التنمية البشرية.
4. ربط قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر فأكثر مع حقوق المرأة ومشاركتها.
5. نزوع شعوب المنطقة إلى التطور بآفاق مدنية (بعدما عاشت الكوارث).

مما عزز تأثير هذه المفاهيم، المواثيق والقرارات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وحقوق المرأة والأهداف التنموية التي تطرحها المنظمة الدولية بتكريسها نقاطاً خاصة وأهدافاً خاصة بالمرأة (الأهداف التنموية للألفية وخطة التنمية الاستراتيجية 2030) للأمم المتحدة.

وقد ساعدت سعة استعمال التكنولوجيا على وصول هذه الأفكار، والمفاهيم ومستجداتها إلى أوساط واسعة في المنطقة وبينها النساء أيضاً.

فقد برزت في المجتمعت النامية العديد من منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية ومراكز التوعية والفعاليات الثقافية والفكرية وغيرها من المؤسسات المماثلة، وتشارك المرأة فيها. تحظى هذه المؤسسات بدعم تقني ومالي من المنظمات الدولية، وتعمل على تبادل الخبرات والتجارب بما في ذلك زيارات خارج البلد، هناك خطط وبرامج عديدة خاصة بتمكين المرأة وبتمكين المجتمع للوعي بأهمية حقوق المرأة ومشاركتها الفعلية.

وعلى المستوى الرسمي تأسست في العديد من البلدان مجالس أو وزارات خاصة بشئون المرأة معنية برسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالنهوض بالمرأة وتمكينها كما تعنى بالإشراف على خطط المؤسسات المعنية لتنفيذ هذه السياسات ومتابعة عمل هذه المؤسسات أي التوجه نحو مأسسة قضية المرأة.

كما فرضت النضالات النسائية إلى صعود نسب معينة من النساء إلى البرلمانات والمجالس المحلية، سواء عن طريق الكوتا أو بدونها، وهكذا بالنسبة إلى قيادات الأحزاب والمنظمات. وذلك من أجل ضمان مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

وفي أوضاع تفشي العنف والإرهاب والتطرف، تقوم المرأة بدور غير قليل في مجابهة هذا الوضع والتصدي لجميع أشكال العنف والتطرف والدعوة للحفاظ على النسيج المجتمعي والتماسك والتكافل الاجتماعي.

ويظهر ذلك جلياً في الخدمات الكبيرة التي تقدم إلى اللاجئين والنازحين، والنظر في الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وتقوم المرأة بدور أكبر في تقديم هذه الخدمات سواءً الخدمات المعيشية، اليومية أو الصحية (البدنية والنفسية)، وما يتعلق أيضاً بالجوانب الروحية، وكذلك ما يتعلق بالجوانب التربوية للأطفال والأحداث.

رغم الدور الإيجابي للمرأة في الشأن العام ودورها الكبير في أوضاع العنف والإرهاب والتطرف والتصدي لإثارة وتحدي المخاطر إلا أنه في كل مجال من هذه المجالات التي تساهم فيها المرأة هناك ثغرات كبيرة وتحديات وصعوبات جمة أمام توسيع ورفع مستوى الشراكة.

أشكال التضامن والتعاون والتنسيق لتحقيق السلم والاستقرار

رغم كل مايقع على كاهل المرأة من أعباء إضافية في أوقات النزاعات والحروب، ورغم كل المعاناة وقساوة الحروب عليها إلا أن المرأة في المجتمعات النامية، ومنها المنطقة العربية تقدمت بجدارة لأداء دورها كمسئولة أولى عن الأسرة بالكامل، وفي العمل أيضاً خارج البيت في غياب الرجل. ومن الملاحظ في مثل هذه الحالات تقبل المجتمعات المحلية لهذا الدور، ومن المظاهر البارزة في أوقات النزاعات والحروب هو التضامن والتعاون بين منظمات المجتمع المدني عموماً والمنظمات النسائية الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق السلم والتضامن.

منذ العقد الأخير من القرن الماضي توسعت النضالات، المطالبات النسائية في المنظمة العربية بتحقيق حقوقها في المساواة والتنمية والفرص المتكافئة، وتشكلت العديد من المنظمات المدنية في مختلف البلدان، وعلى المستوى الرسمي تأسست آليات وطنية (وزارات مجالس ... إلخ) معنية بأوضاع المرأة من أجل التدخل الفعال، في تحسين أوضاع المرأة وتمكينها وادماجها في السياسيات والاستراتيجيات الوطنية نحو تحقيق المساواة.

وفعلاً تحققت مكتسبات غير قليلة على صعيد التشريعات والإجراءات الوطنية مما ترك أثراً ايجابياً في ممارسة المرأة لدور أكبر وأكثر فاعلية في ظل أوضاع التطرف والإرهاب والنزوح وتعرض النساء إلى الاختطاف والسبي، تبرز المرأة في المقدمة لتقديم الخدمات وفي التوعية بين النازحين واللاجئين وبشكل خاص النساء والأطفال.

النزاعات وآثارها السلبية على السلم المجتمعي

لاشك أن النمو والازدهار في أي مجتمع يتحقق بتوافر الأمن والاستقرار فيه بعيداً عن الحروب والنزاعات، وأحد الأسس المهمة لهذا النمو والازدهار هو ضمان السلم الأهلي أو السلم المجتمعي حيث في ظروف الأمن والاستقرار والسلم المجتمعي، تتواصل عمليات التنمية وتتصاعد كما تتصاعد معها حاجيات أفراد المجتمع بحيث تصبح بعض الأمور التي كانت تعتبر ترفاً في مرحلة ما تصبح حاجة أساسية للإنسان نظراً إلى المستوى المتطور الذي يصله المجتمع المعنى ويرتفع مستوى الوعي لدى أفراده تزداد رفاهية الفرد وإمكانياته للإبداع في المجالات المختلفة يتعزز تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ، يتمتع الاطفال بالصحة والدراسة السليمة والآمنة لينشأ جيل صحي قادر على بناء سليم. وهكذا بالنسبة للمرأة والرجل وتحقيق العدالة والمساواة في موقعهما الاجتماعي وفي الحقوق وغيرها.

لقد عانت الكثير من بلدان المنطقة العربية من الأنظمة الديكتاتورية وسياساتها المجحفة بحق شعوبها، وقد أدت إلى توترات سياسية اجتماعية ولدت حالات العنف، وكان من آثارها نشوء استقطابات حادة وتفجر النزاعات والتطرف الطائفي والمذهبي العرقي والقبلي والإرهاب، تؤثر هذه الأوضاع على وحدة الشعوب، وتستغل لصالح تحالفات من خارج الحدود تسبب تقويض كل الانجازات المدنية والثقافية ويصيب النسيج الاجتماعي بشرخ عميق مما يثير عمليات الانتقام بشتى الطرق، ينزح سكان مدن وقصبات وقرى بكاملها، وتتعرض إلى هدم وحرق وألغام مزروعة وتصبح مخزناً لبقايا الأسلحة المتروكة تفوح منها رائحة البارود والموت وتنشر المقابر الجماعية تنتهك المقدسات، كل ذلك يؤدي إلى المزيد من الانقسام المجتمعي الذي قد يمتد آثاره إلى عقود من السنوات.

المرأة ضحية العنف والصراعات

أصبحت المرأة سلاحاً في هذه الحروب والنزاعات، فهي استغلت لكسر الطرف المقابل وتحطيم كرامته، واستعبدت جنسياً تباع وتشتري، تجبر على الحمل من خاطفها ومالكها.... إلخ.

تتباهى المجموعات الإرهابية بأفعالها هذا تجاه المرأة وتعتبرها جزءاً من الانتصار على الطرف الآخر.

لقد أولت منظمة الأمم المتحدة انتباهاً لهذه الحالة، وأصدرت العديد من القرارات تخص أوضاع المرأة في حالات النزاع، ومن أبرزها القرار 1325 الذي يؤكد على الوقاية والحماية والمشاركة بالنسبة إلى المرأة في حالات النزاع.

إن الوقاية يجب أن تأتي قبل اندلاع النزاعات من خلال التمكين وتكافؤ الفرص، ونبذ العنف بكل أشكاله وفي مقدمته العنف المنزلي.

أما الحماية في أوقات النزاع فعلى الأطراف المعنية بها والجهات العسكرية أن تضع ضمن خططها في مواجهة الإرهاب، اعتبارات وجود النساء والأطفال في المناطق التي يتمركز فيها طرف النزاع.

وضرورة مراعاة الحاجات الخاصة للنساء من أجل تقليل الخسائر.

كما يتطلب أهمية إشراك المرأة في العمليات السياسية في المصالحة والتفاوض.

أما معاناة الأطفال في حالات الحروب والنزاعات فهي عميقة، يمكن أن ينشأ جيل كامل متأثراً بالتطرف، وبعيداً عن الدراسة ، يعيش في الخيام محروماً من أبسط مستلزمات الحياة ناهيك عن ممارسة الطفولة، مما يشكل خطراً مستقبلياً حقيقياً.

المبحث الأول

العنف السياسي في العراق

العراق بلد يتسم بالتعددية الثرية، فهو يضم قوميات ومذاهب وطوائف دينية متنوعة إضافة إلى التعددية السياسية منذ القدم. العراق بلد ذو حضارة عريقة، فهو يضم ثروات طبيعية هائلة، وثروة بشرية، وكفاءات يعتد بها في مختلف المجالات، العراق بلد فيه كل الامكانيات والفرص ليعيش شعبه بكل ألوانه حياة آمنة مرفهة ومزدهرة. ولكن العراق الآن بلد مدمر يعيش حوالي (10%) من سكانه في مخيمات تفتقر إلى أبسط مستلزمات المعيشة أو مشردة خارج بيوتها وأماكن سكناها. وترتفع فيه نسبة الفقر الى مديات غير مسبوقة.

والبطالة تهدد مستقبل نسبة عالية من الشباب مثلما تهدد الأمية مئات الألوف من الأطفال.

المطلب الأول: أوضاع المرأة في إقليم كوردستان ـ العراق

الفرع الأول: أوضاع المرأة الكوردستانية قبل احتلال داعش

حققت المرأة الكوردستانية منجزات غير قليلة منذ تسعينيات القرن الماضي، تجلى ذلك في عدد من التشريعات والقرارات والمؤسسات ذات العلاقة، وفي توسع نطاق عمل المنظمات النسائية وتطورها وأيضاً في توجهها نحو التخصص.

لقد أولت حكومة إقليم كوردستان مبكراً اهتمامها بالمساهمة التشاركية للمرأة في مختلف الميادين، ورفع العقبات أمام تمكينها وتفعيل دورها، إلا أن ذلك ليس بالأمر اليسير، وقد انعكس ذلك في عدد من التشريعات والقوانين والإجراءات الحكومية، وأن تأسيس المجلس الاعلى لشئون المرأة في الإقليم برئاسة رئيس الحكومة وعضوية عدد من الوزراء المعنيين في عام 2010 يعتبر ترجمة لهذا التوجه.

وقد سبق ذلك. استحداث مديرية عامة في وزارة الداخلية لمكافحة العنف ضد المرأة (29 مكتباً، 17فرقة جوالة، 6 مديريات) في مختلف مدن الإقليم.

وبعد صدور قانون مكافحة العنف الأسري عام 2011[*] تم تشكيل محاكم العنف ضد المرأة من قبل مجلس القضاء[**] وهناك عدد من البيوت الآمنة لإيواء الناجيات من

(*) القانون رقم (8) لسنة 2011 (قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان ـ العراق).

(**) هناك ثلاث محاكم خاصة بالعنف الأسري في كل من أربيل، سليمانية، دهوك .

العنف وحل مشاكلهن[*] وتشخيص منسق أو منسقة في الوزارات المعنية كأعضاء ارتباط مع المجلس الأعلى لشئون المرأة نحو تشكيل وحدات جندرية في الوزارات إضافة إلى خطط الوزارات في مجال المرأة كل حسب اختصاصها.

وهناك (2890) منظمة مجتمع مدني (180) منها منظمات نسائية.

يعتمد توجه حكومة إقليم كوردستان العراق لتفعيل دور المرأة ورفع العقبات أمامها على جملة من الأسس تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الحالي ودور ومكانة المرأة فيه والتطلعات المستقبلية، من منظور تغييري، في عملية تنموية شاملة وما يتطلبها من تطوير الديمقراطية وتعزيز تحقيق مبادئ حقوق الانسان بما في ذلك حقوق المرأة.

يمكن الاشارة إلى أبرز هذه الأسس:

1. ربط قضية حقوق المرأة عموماً بعملية التنمية الشاملة والمستدامة ودمج عملية تمكين المرأة في استراتيجيات التنمية البشرية .
2. عدم اقتصار مهمة تمكين المرأة على جهة حكومية واحدة بل اعتبارها جزءاً من مهمة الوزارات الحكومية ومن هنا كان اشراك وزارات الإقليم في برامج المجلس الاعلى لشئون المرأة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
3. اعتبار قضية تمكين المرأة قضية مجتمعية، وما يتطلب هذا الاعتبار من تعزيز الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.
4. توسيع برامج مجتمعية للتربية المدنية إضافة إلى كونها جزءاً من المناهج الدراسية الرسمية في المراحل التعليمية.
5. ربط مسألة تمكين المرأة بمفهوم حقوق الإنسان وما يتطلبه من اعتماد المواثيق والمعايير الدولية بشأن حقوق المرأة.

بالتأكيد هناك معوقات غير قليلة أمام برامج تمكين المرأة عموماً مثلما هناك فرص غير قليلة لنجاحها.

(*) هناك خمسة مراكز لإيواء الناجيات من العنف بالشكل التالي: ثلاثة منها تابعة الى وزارة العمل والشئون الاجتماعية في كل من: أربيل، السليمانية، دهوك. واحدة في السليمانية تابعة الى منظمة مجتمع مدني، واحدة في كلار تابعة الى وزارة الداخلية وهي محطة مؤقتة لايواء الناجيات لفترة لاتزيد على (72) ساعة لحين إحالتها إلى مراكز السليمانية.

الفرع الثاني: أوضاع المرأة في كوردستان بعد احتلال داعش

إن التطورات السياسية والأمنية بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمناطق وأراضٍ واسعة من العراق (قدرت بأكثر من ثُلث مساحة العراق). أدت إلى تغيرات نوعية في أسلوب حياة العراقيين عموماً، فقد اضطر أكثر من ثلاثة ملايين عراقي إلى ترك مناطق سكناهم في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى وأطراف كركوك.

في صيف 2014 واجه إقليم كوردستان-العراق وبشكل غير منتظر، وخلال فترة قصيرة أوضاعاً استثنائية معقدة بنزوح مئات الألوف من المواطنين من مختلف محافظات العراق وعشرات الألوف من اللاجئين من دول الجوار في الوقت الذي كانت تدور فيه معارك طاحنة بين قوات البيشمركة والجيش العراقي من جهة وإرهابي داعش من جهة ثانية على بعد كيلومترات قليلة من حدود المدن الكبيرة التي استقبلت النازحين واللاجئين على طول أكثر من ألف كيلومتر على حدود المدن الكبيرة في إقليم كوردستان . وكان الألوف من سكان المناطق التي وقعت تحت سيطرة داعش قد اختطفوا وأغلبهم من النساء والأطفال مما وضع على عاتق الجهات المعنية رسمية وغير رسمية مهمة إنقاذ هؤلاء المختطفين والمختطفات (أبعدوا إلى مناطق أخرى مثل مدينة الموصل ومدينة الرقة) بالدرجة الأساسية وتلعفر.

وصل عدد النازحين في صيف 2014 إلى إقليم كوردستان إلى أكثر من مليوني شخص وغالبيتهم من النساء والأطفال ، إضافة إلى أكثر من 250 الف لاجيء ولاجئة من دول الجوار يعيشون في المخيمات.[(*)(1)]

في دراسة، يظهر أن نسبة مراجعة المستشفيات الحكومية ارتفعت ...(يشمل النازحين والنازحات ممن يراجعون المشفيات) كانت نسبة الفقر في اقليم كوردسان تسجل أقل نسبة في العراق (4%)، ارتفعت هذه النسبة خلال فترة قصيرة إلى (12.5%) وهكذا بالنسبة الى البطالة،[(2)] والخدمات التعليمية (المدارس والجامعات) وخدمات المياه والكهرباء والمجاري إضافة إلى ضمان الأمن كل هذه المجالات ارتفعت نسبها إلى مديات يصعب تأمينها حتى بالحد الأدنى.

في دراسة حول تأثيرات داعش خاصة سهل نينوى وقضاء سنجار التي يسكنها غالبية يزيدية ومسيحية نشير إلى مايلي وهي للفترة من 3/8/2014 لغاية 2016/8/5.[(3)]

(*) يحتضن الإقليم حوالي (47%) منهم ويشكل نسبة حوالي 28% من سكان الإقليم هناك 230 ألف نازح ونازحة مسجلين في محافظات الإقليم نزحوا بعد سقوط النظام السابق في 2003، عدد الذين نزحوا في 2014 هو مليون 450 ألف من مختلف محافظات العراق إلى كوردستان، منهم نصف مليون من العرب 450 ألفا من الكورد 255 ألفاً من الفيليين 7200 من التركمان أكثر من خمسة آلاف من الأشوريين، 14 الفاً من الكلدان، 42 الفاً من السريان، 47 من الشبك، يبلغ عدد سكان مدينة شقلاوة السياحية 250 ألفا، تحتضن 35 ألف نازح و نازحة.

كان عدد الازديين في العراق 550000 نسمة وبعد هجوم (داعش) عل قراهم ومدنهم وتهجيرهم قسرا نزح ما يقارب 360000 شخص الى اقليم كوردستان وبالأخص من مناطق قضاء سنجار.

عدد الشهداء جراء الهجمة 1293 شهيداً.

وقد خلف الهجوم الإرهابي على مناطق الايزديين عدداً كبيراً من اليتامى والأطفال بالنحو التالي:-

- الأطفال اليتامى من الأب 1759 طفلاً يتيماً.
- الأطفال اليتامى من الأم 407 أطفال يتامي.
- الأطفال اليتامى من الأبوين 359 طفلاً.

وبهذا يكون مجموع الاطفال اليتامى 2745 طفلاً يزيدياً يتيماً.

وأثناء الهجوم الارهابي خلف (داعش) عدد من مقابر الجماعية لليزيديين، تم اكتشاف قسم منها في شنكال وهي 30 مقبرة جماعية لحد الآن.

أما عدد المزارات والمراقد الدينية المفجرة من داعش فهى 44 مزاراً ومرقداً.

منذ أول دخوله لمناطق الايزيديين فقد قام داعش بخطف المواطنين رجالاً ونساء والأطفال.

-عدد المخطوفين الكلي 6413 مواطناً .

-عدد الإناث 3543 امرأة بين نساء وأطفال.

-عدد الذكور 2870 رجلاً مخطوفاً.

وقد تم تحرير عدد لا بأس به من المخطوفين على النحو التالي:-

المجموع الكلي للناجين من قبضة داعش 2652.

-عدد النساء الناجيات 956.

-عدد الرجال الناجين 328.

-عدد الأطفال الإناث 678.

-عدد الأطفال الذكور 690.

وهناك 3761 شخصاً ما زال تحت قبضة داعش ومنهم 1909 إناث و1852 ذكور، هذه الاحصائية لغاية يوم 2016/8/15 قابلة للتغير.

يعيش حالياً في إقليم كوردستان حالياً حوالي 1,800,000 نازح ونازحة وأكثر 200 ألف لاجيء ولاجئة (هذا الرقم يشهد تغيرات سريعة وخاصة في حركة النازحين)، تعيش النسبة الأكبر من النازحين، خارج المخيمات.

تستقبل محافظة دهوك أكبر عدد من النازحين (في صيف 2014 وصل أعدادهم في مدينة دهوك مركز المحافظة الى أكثر بكثير من سكان المدينة).

يعيش حوالي (62%) من النازحين في دهوك، (32%) في محافظة أربيل، (15%) محافظة السليمانية.[4]

بالنظر إلى الثقافة المجتمعية السائدة فإن أخطر قضية اجتماعية واجهت المجتمع الكوردستاني هو اختطاف النساء والفتيات من مناطق شنكال وسهل نينوى واستخدامهن كعبيد للجنس وبيعهن كسبايا والتوقعات بإرسال بعض منهن الى مناطق بعيدة خارج الحدود. وهناك احتمال وجود المختطفين والمختطفات في مناطق القتال، هو من القضايا المهمة التي يجب التعامل معها بحذر في مناطق العمليات العسكرية.

لقد نبه المجلس الأعلى لشئون المرأة، إلى هذه المسألة وضرورة توفير أجواء الأمان وحفظ الكرامة للنساء والفتيات اللاتي يجري إنقاذهن من تنظيم داعش الإرهابي، فكان أن أصدر المجلس الروحاني الايزيدي بياناً في 2015/2/6 يؤكد فيها على ضرورة استقبال الناجيات باحترام.[*]

المطلب الثاني: شهادة لعدد من النساء عن ممارسة تنظيم داعش الإرهابي في المناطق المحتلة

الفرع الأول: الشهادة الأولى

شاهدة من قرية تل قصب (شمال شنكال-سنجار) تتحدث عن صبحية 2/أب/2014 حيث هاجم تنظيم داعش الإرهابي المجمع بقذائف الهاون، شاهدة أخرى تفيد بأن سكان المجمع كان بحدود 2500_3000 عائلة ولم يكن أهل القرية على علم بالهجوم عليهم إلا بعد وصول داعش، لقد حاول عدد من الرجال إلى جانب عدد من البيشمركة الموجودين في المنظمة صد الهجوم ، قاتلو لمدة ثلاث ساعات ولم يتمكنوا من الاستمرار لكون الاسلحة لديهم لم يتجاوز السلاح الخفيف، وعند التاسعة صباحاً هرب سكان القرية وفي طريق الهروب رأت الشاهدة الرجال الذين هاجموا قريتها وهم من قرية مجاورة (كما تقول) وكانوا يرتدون اللباس الأفغاني حاولت الشاهدة مع عائلتها

(*) بيان من المرجع الديني لعموم الإيزيدية في العالم / العدد 28، التأريخ 2015/2/6 موقعة من قبل: البابا شيخ هزتو حاجي إسماعيل الأب الروحي والمرجع الديني لعموم الإيزيدية في العالم.

الصعود الى جبل سنجار، في الطريق صادفوا سيارتين (لونهما أبيض) ، أوقفوهم وطلبوا منهم عدم الهروب وإذا اتخلوا عن ديانتهم واعتنقوا الإسلام ، سوف يحفظون حياتهم، الشاهدة أسيرة إلى ماقبل 9 أشهر (المقابلة في أب 2016).

الفرع الثاني: الشهادة الثانية

شهادة أخرى من امرأة (27سنة) من شنكال(سنجار) كانت مع ست فتيات أخريات كن قد عوملن بشكل سيئ جداً هي لم تعرفهن ولكن كن يزيديات قد جرى تزويجهن أجبرن على اعتناق الإسلام والصلاة يومياً، في أحد الأيام كان الحارسان مشغولين بالتليفونات، فقررت الفتيات الهروب سرن على أقدامهن لمدة يومين وصلن الى القرية اسمها (راميس) تمكن من الحصول على تيلفون والاتصال بشقيق إحداهن (تقوم بوصف طريق الهروب) لحين الوصول إلى أحد مواقع البيشمركة في جبل سنجار.(*)

الفرع الثالث: الشهادة الثالثة

امرأة مسيحية مواليد 1962

تقول في 2014/8/7 هربنا من قرقوش/قضاء الحمدانية، أسرت شقيقتي وزوجها وأرسلا الى الموصل اتصلت شقيقتي في نوفمبر 2014 بوالدتي وبعد ذلك لم نسمع أي شيء عنها وبقى مصيرها مجهولاً لحد الآن (تقرير منظمة شلومو للتوثيق 2016/4/12)(**)

(*) تقرير من منظمة ئيمه الكوردستانية / أب 2016 (شهادتان الأولى والثانية).

(**) تقرير من منظمة شلومو للتوثيق 2016/4/12 (شهادة الثالثة)

المبحث الثاني

إزاء هذه الأوضاع توجهت برامج المنظمات المدنية والمؤسسات الحكومية نحو إنقاذ الضحايا تقديم الخدمات إلى النازحين واللاجئين ورسم الخطط لصيانة حياة المختطفين والمختطفات أثناء العمليات العسكرية، واستقبال الناجين والناجيات من الأسر وتوفير الحد الأدنى من الأجواء النفسية والصحية والمعيشة لهم إضافة إلى التأثير في نظرة المجتمع المحلي للناجيات وغيرها من المهمات التي فرضتها الأوضاع الجديدة.

لإجراء مقارنة سريعة بين برامج ومشاريع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشئون المرأة في اقليم كوردستان قبل وبعد الحرب مع داعش نشير إلى البرامج الأساسية قبل دخول داعش للمنطقة:

المطلب الأول:

الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325[*] وقد بنيت على ست ركائز أساسية للعمل مع تشخيص الجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة، والإجراءات والخطط القطاعية مع الأهداف الاستراتيجية لكل ركيزة . والركائز الست هي:

الركيزة الأولى: مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار

بهدف تعزيز تأثير اعتبار المرأة وحقوقها في المفاوضات وفي السلم الأهلي واتخاذ القرارات السياسية.

الركيزة الثانية: الحماية والوقاية تهدف إلى: تحسين الظروف المعيشة للمرأة وضمان حقوقها وضمان الخدمات وضمان وصولها إلى الخدمات.

الركيزة الثالثة: الترويج للقرار يهدف إلى: دمج القرار 1325 بالبرامج على المستوى الوطني.

الركيزة الرابعة: التمكين الاجتماعي والاقتصادي يهدف إلى حصول المرأة في العراق على أحوال اقتصادية أفضل واستقلال أكبر.

الركيزة الخامسة: التشريعات وإنقاذ القوانين الهدف: مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير والآليات الدولية.

الركيزة السادسة: حشد الموارد والرصد والتقييم الهدف: أن تحظى عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالقرار 1325 بدعم جميع الجهات الفاعلة.

وقد نالت الخطة المصادقة من الحكومة الفيدرالية ومن حكومة إقليم.(بدون رصد ميزانية خاصة لتنفيذها).

(*) أقرت في نيسان/2015 من قبل حكومة إقليم كوردستان - العراق

المطلب الثاني: مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في الإقليم

فهي تمتد لعشر سنوات (2016-2026) فقد ركزت على تعزيز الجهود من أجل تمكين المرأة، وقد شخصت مجالات التشريعات والقوانين ومجالات (التربية والتعليم، الصحة العامة والصحة الانجابية) مشاركة المرأة وتمكينها في المجال الاقتصادي، والمشاركة في المجال السياسي واتخاذ القرار.

وقد حددت الآليات المؤسساتية للتنفيذ والمتابعة والتقييم (وقد استندت الاستراتيجية إلى تحليل المعطيات والبيانات الرسمية وبيانات المنظمات المدنية، المحلية والدولية).

المطلب الثالث: خُطة المجلس الأعلى لشئون المرأة (2012-2015)(*)

فقد تضمنت ثلاث أولويات:

1) تعزيز وتفعيل مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.
2) تفعيل القوانين المعنية بحقوق المرأة ودعم المؤسسات القضائية في هذا الصدد.
3) اتباع السياسيات الحساسة للنوع الاجتماعي في إعداد الميزانيات.

كما ركزت برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني على قضايا التمكين والمشاركة في عمليات التنمية وفي صناعة القرار.

المطلب الرابع: المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

كانت المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني منهمكة في إعداد الخطط القطاعية للوزارات والقطاعات المعنية لتنفيذ (الخطة الوطنية) للقرار 1325، ودراسة توصيات (سيداو) من أجل العمل على تنفيذها (حيث كان الاجتماع مع وفد العراق في فبراير/2014) إضافة إلى الانهماك في المشاريع الخاصة بتنفيذ (الخطة الاستراتيجية لتنمية المرأة في إقليم كوردستان، واستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة) وخطط خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة،... إلخ.

(*) تم تحديث الخطة في نهاية 2015 لتضاف إليها فقرتان:
أ- دعم احتياجات النازحات واللاجئات من خلال خطط و برامج واقعية.
ب- التمكين الاقتصادي للمرأة

تغيير الأوليات في عمل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

في صيف 2014، أعادت جميع المؤسسات الحكومية والمدنية ترتيب الأولويات، بحيث أصبحت قضية والنازحين والمختطفين والمختطفات الأطفال المشردين وفاقدي المأوى والعائلة (نتيجة الإرهاب) تحتل الأولوية في برامج الوزارات والمؤسسات المعنية، وكذلك منظمات المجتمع المدني بما فيها النسائية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والدول المانحة من هنا حصل بعض التعثر لفترة وجيزة في البرامج الاعتيادية لهذه المؤسسات من أجل صب جل الاهتمام بالقضايا التي أفرزها الوضع الجديد.

فقد أعدت خطة طوارئ ملحق بالخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (بعنوان خطة الطوارئ الخاصة بقرار مجلس الأمن 1325 / خطة قطاعية خاصة بإقليم كوردستان ـ العراق).

استندت إلى عدد من الركائز الأساسية:

1. احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات النازحين، وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء في تصميم تلك المخيمات.
2. وضع آليات محددة عاجلة لحماية النساء النازحات الناجيات من العنف.
3. تبني سياسات و إجراءات استثنائية تضمن عملية إعادة النساء المختطفات والمفقودات أثناء النزاع والعمليات العسكرية.
4. اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعالة من جانب الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان والجهات المختصة تنظر في الشكاوي التي تقدمها النساء النازحات.
5. التطبيق الكامل للقانون من أجل إنصاف وحماية الناجيات من الخطف أو العنف الجنسي وتوفير المساعدة القانونية اللازمة باعتماد القوانين العراقية والدولية في أوقات النزاع والعمليات العسكرية ومعاقبة مرتكبيها.
6. التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء النازحات عبر الاستفادة من الموارد البشرية المتوافرة في مواقع النازحات.
7. ضمان عودة النازحين بسلام وتامين الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

بالنسبة إلى خطة المجلس الأعلى لشئون المرأة في حكومة إقليم كوردستان، فقد جرى إعادة تنظيم الأولويات، في صيف 2014 فقد أضيفت فقرة تؤكد على رسم الخطط والبرامج الخاصة بأوضاع النازحات بالدرجة الأساسية كما جمدت الفقرة الخاصة بالميزانية الحساسة للجندر.

بالنسبة إلى الوزارات المعنية:

فقد قامت وزارة التربية باستحداث صفوف في المدارس الأساسية والاعدادية خاصة باللاجئين السوريين تجري الدراسة فيها باللغة العربية مع تأمين المدرسين والمدرسات من اللاجئين أنفسهم، وكذلك فتح مدارس الكتب الدراسية باللغة العربية.

وكذلك فتح مدارس جديدة خاصة بالنازحين في المخيمات وخارج المخيمات في محفظة أربيل تم تخصيص 19 قطعة أرض لبناء مدارس في مناطق تواجد النازحين .

السليمانية 4 مدارس للنازحين واللاجئيين وتعيين 30 مدرساً ومدرسة و 6 إداريين .

وهكذا بالنسبة إلى مشاريع وزارة الصحة ووزارة العمل والشئون الاجتماعية، وزارة البلديات، وزارة الزراعة، وزارة الكهرباء، وغيرها من الوزارات، لتقديم خدمات الإسكان وتأمين الكهرباء والماء والمجاري .... إلخ ومراكز الدعم النفسى والقانونى وإعادة التأهيل والصحة والتعليم والمعيشة اليومية، مراكز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مراكز[*] الدعم النفسى والاجتماعى للأطفال / مركز صحي رئيسى لاستقبال الناجيات من الخطف في دهوك وتقديم الخدمات الصحية لهن.

لقد قدمت هذه الخدمات بالتعاون وبدعم من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، ولكن هناك عبئاً كبيراً على البنية التحتية والخدمات والميزانية في ظروف أزمة مالية خانقة .(هذا يفسر تعطيل تنفيذ الفقرة الخاصة بالميزانية الحساسة للجندر في خطة المجلس الأعلى لشئون المرأة).

أما منظمات المجتمع فقد وجهت جُل نشاطاتها وخاصة في 2014 و 2015 إلى تقديم الخدمات المتنوعة للاجئين والنازحين في المجتمعات وخارجها، فهناك عدد من المراكز نشير إلى عدد منها :

1. في دهوك (المركز الاجتماعي "ئيمه") منظمة ئيمه للتنمية.
2. في مجمع خانكي (المركز الاجتماعي روشن).
3. في شيخان (المركز الاجتماعي AFLF) للمجتمع اليزيدي.

إضافة إلى مراكز خاصة بالرعاية الصحية والنفسية للأطفال.

جرت هذه الإشارة السريعة والتي لاتشكل سوى جزء ضئيل من المهات الاستثنائية التي دخلت إلى برامج المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إقليم كوردستان.

(*) افتتح هذا المركز في أكتوبر 2014 بقرار من رئيس مجلس الوزراء حكومة إقليم كوردستان - العراق .

من أبرز مايمكن استخلاصه من هذهِ الورقة البحثية:

- إن النزاعات وأجواء عدم الاستقرار تصيب المرأة في الصميم وتؤدي إلى تراجع حقوقها وموقعها في الحياة العامة كما تؤدي إلى تعطيل القوانين الخاصة بحقوقها.
- إن فكر التطرف والإرهاب والنزاعات، العسكرية منها خاصةً، أول من تستهدف هي المرأة حيثُ تصبح سلاحاً في الصراعات الدموية لتحطيم معنويات الخصم.
- في أوضاع النزوح والتشرد تهمل الاحتياجات الخاصة للنساء.
- يتعرض النسيج الاجتماعي إلى خطر التفكك.

كُل هذا يتركُ آثاراً مستقبلية سلبية لآمادٍ طويلة.

من جهة ثانية، تستطيع المرأة أن تلعب دوراً إيجابياً محورياً في مثل هذهِ الأوضاع في مجالات الحماية والوقاية والمشاركة في صنع القرار. كما تبرز أهمية العمل التشاركي للمؤسسات الرسمية المعنية، كُل حسب اختصاصهِ، ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة هذهِ الأوضاع .

إن جسامة المهمات المستقبلية تتطلب التصدي لها وخطورة التحديات بشكل خاص بالنسبة للمرأة والطفل، وتتطلب وقفة جادة على الصعيد الإقليمي والدولي.

نشير هنا إلى عدد من المسائل نراها من المسائل الجوهرية في هذه الأوضاع، كتوصيات للعمل المستقبلي:

1. مراعاة الاحتياجيات الخاصة بالنساء والأطفال اللاجئين والنازحين بدقة، والتي تتجاوز السكن والمأكل والملبس.
2. تخصيص نسبة خاصة من الدعم الدولي الموجه إلى اللاجئين والنازحين إلى احتياجات المرأة والطفل التي تبدأ من لحظة الاستقبال والإسكان.
3. رفع درجة التنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة، في رسم الخطط ورسم البرامج وفي التنفيذ والمتابعة.
4. ضرورة التركيز على مكافحة فكر التطرف والإرهاب كبرنامج طويل الأمد بشكل خاص في المجتمعات التي تعاني من الممارسات الإرهابية.
5. أن تركز هذه البرامج على تمكين المرأة وتوفير الفرص المتكافئة أمامها.

منع كل الممارسات العملية واللفظية التي تسيء إلى المرأة وتتدخل في خصوصياتها (الملبس، العمل، استخدام وسائل النقل والتكنولوجيا، ... وغيرها).

المراجع

:(1)

أ ـ تقرير منظمة الهجرة الدولية أكتوبر 2014 .

ب ـ تقرير المديرية العامة للهجرة والمهجرين في وزارة الداخلية لحكومة إقليم كوردستان _ العراق .

:(2)

أ ـ تقرير النتائج العامة لقياس الفقر في العراق لسنة 2013، الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط جمهورية العراق.

ب ـ دراسة أجرتها وزارة التخطيط في جمهورية العراق أب 2015.

(3) دراسة أجريت من قبل المديرية العامة لشئون الأيزيدية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية - حكومة إقليم كوردستان _ العراق تحت عنوان (إحصاءات المديرية العامة لشئون الأيزيدية من 2014/8/2 لغاية 2015/12/30).

(4) بيانات المديرية العامة للهجرة والمهجرين في وزراة الداخلية / حكومة إقليم كوردستان - العراق.

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org